

خارج الفقہ

۲۳

۸-۹-۹۳ القول فی النیابۃ

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

• وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ
بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا (٤٥)

شرايط المنوب عنه

- مسألة ٢ يشترط في المنوب عنه **الإسلام**، فلا يصح من الكافر، نعم لو فرض انتفاعه به بنحو إهداء الثواب فلا يبعد جواز الاستيجار لذلك، ولو مات مستطعيا لا يجب على وارثه المسلم الاستيجار عنه، و يشترط كونه **ميتا** أو **حيا عاجزا** في الحج الواجب،
- و لا يشترط فيه **البلوغ** و **العقل** فلو استقر على المجنون حال إفاقته ثم مات مجنونا يجب الاستيجار عنه، و لا **المماثلة** بين النائب و المنوب عنه في الذكورة و الأنوثة،
- و تصح استنابة الصرورة رجلا كان أو امرأة عن رجل أو امرأة.

شرايط المنوب عنه

- مسألة ٢ يشترط في المنوب عنه **الإسلام**، فلا يصح من الكافر*، نعم لو فرض انتفاعه به بنحو إهداء الثواب فلا يبعد جواز الاستيجار لذلك، و لو مات مستطيعا لا يجب على وارثه المسلم الاستيجار عنه،
- * و لا يجوز النيابة عن الكافر و لا إهداء الثواب إليه إلا إذا كان الكافرا بآب أو أما للنائب أو للمستأجر أو كان الكافر جاهلا قاصرا فيجوز إهداء الثواب إليه و حينئذ يجوز الإستيجار لذلك أى للحجّ الاستحبابي لإهداء الثواب.

شرايط المنوب عنه

- و يشترط كونه **ميثا** أو **حيا عاجزا** في الحج الواجب،

شرايط المنوب عنه

- و يشترط فيه أيضا كونه ميتا أو حيا عاجزا في الحج الواجب فلا تصح النيابة عن الحي في الحج الواجب إلا إذا كان عاجزا و أما في الحج الندبي فيجوز عن الحي و الميت تبرعا أو بالإجارة

شرايط المنوب عنه

- «١٠» ٢٨ بَابُ أَنْ مَنْ مَاتَ وَ لَمْ يَحِجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَ كَانَ مُسْتَطِيعاً وَجِبَ أَنْ تُقْضَى عَنْهُ مِنْ أَصْلِ الْمَالِ وَ إِنْ لَمْ يُوصَ بِهَا
- ١٤٢٦٨ - ١ - «١١» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ - وَ لَمْ يَحِجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَ يَتْرُكُ مَالًا قَالَ عَلَيْهِ أَنْ يُحِجَّ «١» مِنْ مَالِهِ رَجُلًا صَرُورَةً لَا مَالَ لَهُ.
- (١) - في المصدر زيادة - عنه.

شرايط المنوب عنه

- ١٤٢٦٩ - ٢ - «٣» وَ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ رَجُلٍ مَاتَ - وَلَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ يَحُجُّ عَنْهُ قَالَ نَعَمْ.

شرايط المنوب عنه

- ١٤٢٧١ - ٤ - «٥» وَ عَنْهُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى وَ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ - وَ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَ لَمْ يُوصَّ بِهَا وَ هُوَ مُوسِرٌ - فَقَالَ يُحَجُّ عَنْهُ مِنْ صُلْبِ مَالِهِ لَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ.

شرايط المنوب عنه

- «٢» ١٣ بَابُ أَنْ مَنْ أَوْدَعَ مَالًا فَمَاتَ صَاحِبُهُ وَ عَلَيْهِ حِجَّةُ الْإِسْلَامِ وَ خَافَ مِنَ الْوَرَثَةِ أَنْ لَا يُؤَدِّيَهَا فَعَلَى مَنْ عِنْدَهُ الْمَالُ أَنْ يَحُجَّ مِنْهُ وَ يَرُدَّ الْبَاقِيَ عَلَى الْوَرَثَةِ
- ١٤٥٧٩ - ١ - «٣» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ سُؤَيْدِ الْقَلَاءِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَوْدَعَنِي مَالًا وَ هَلَكَ - وَ لَيْسَ لَوْلَدِهِ شَيْءٌ وَ لَمْ يَحُجَّ حِجَّةَ الْإِسْلَامِ - قَالَ حُجَّ عَنْهُ وَ مَا فَضَلَ فَأَعْطَهُمْ.
- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّ فِيهِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ حَرِيزِ بْنِ بُرَيْدٍ «٤»

شرايط المنوب عنه

- «٤» ٢٤ بَابُ وَجُوبِ اسْتِنَابَةِ الْمُوسِرِ فِي الْحَجِّ إِذَا مَنَعَهُ مَرَضٌ أَوْ كِبَرٌ أَوْ عَدُوٌّ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ
- ١٤٢٤٧ - ١ - «٥» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: إِنَّ عَلِيًّا ع رَأَى شَيْخًا لَمْ يَحُجَّ قَطُّ - وَ لَمْ يُطِقِ الْحَجَّ مِنْ كِبَرِهِ - فَأَمَرَهُ أَنْ يُجَهِّزَ رَجُلًا فَيَحُجَّ عَنْهُ.
- (٥) - التهذيب ٥ - ١٤ - ٣٨.

شرايط المنوب عنه

- ۱۴۲۴۸ - ۲ - «۶» وَ عَنْهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي حَدِيثٍ قَالَ: وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا وَ حَالَ بَيْنَهُ وَ
بَيْنَ الْحَجِّ مَرَضٌ أَوْ حَصْرٌ «۷» - أَوْ أَمْرٌ يَعْذِرُهُ اللَّهُ فِيهِ - فَإِنَّ عَلَيْهِ أَنْ
يُحِجَّ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ صَرُورَةً لَا مَالَ لَهُ.
- وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَلْبِيِّ «۸»

شرايط المنوب عنه

- « ١ » ٢٥ باب استِحْبَابِ التَّطَوُّعِ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَالْعِتْقِ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ خُصُوصاً الْأَقَارِبَ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتاً وَعَنِ الْمَعْصُومِينَ عَ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتاً

شرايط المنوب عنه

- ١٤٦٠٩ - ١ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ الْبَجَلِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ «٣» «إِنِّي أَرْجُو أَنْ أَصُومَ بِالْمَدِينَةِ - شَهْرَ رَمَضَانَ فَقَالَ تَصُومُ بِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - قُلْتُ وَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خُرُوجُنَا فِي عَشْرِ مَنْ شَوَّالٍ - وَ قَدْ عَوَّدَ اللَّهُ زِيَارَةَ رَسُولِ اللَّهِ ص «٤» وَ زِيَارَتِكَ - فَرُبَّمَا حَجَجْتُ عَنْ أَبِيكَ وَ رُبَّمَا حَجَجْتُ عَنْ أَبِي - وَ رُبَّمَا حَجَجْتُ عَنْ الرَّجُلِ مِنْ إِخْوَانِي - وَ رُبَّمَا حَجَجْتُ عَنْ نَفْسِي فَكَيْفَ أَصْنَعُ فَقَالَ تَمَتَّعْ - فَقُلْتُ إِنِّي مُقِيمٌ بِمَكَّةَ مُنْذُ عَشْرِ سِنِينَ فَقَالَ تَمَتَّعْ.

شرايط المنوب عنه

- ١٣٤٦١ - ٥ - «٦» وَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ع قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَحُجُّ - فَيَجْعَلُ حَجَّتَهُ وَ عُمَرَتَهُ أَوْ بَعْضَ طَوَافِهِ لِبَعْضِ أَهْلِهِ - وَ هُوَ عَنْهُ غَائِبٌ بِلَدِّ آخَرَ قَالَ - فَقُلْتُ فَيَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجْرِهِ - قَالَ لَا هِيَ لَهُ وَ لِصَاحِبِهِ - وَ لَهُ أَجْرٌ سِوَى ذَلِكَ بِمَا وَصَلَ - قُلْتُ وَ هُوَ مَيِّتٌ هَلْ يَدْخُلُ ذَلِكَ عَلَيْهِ قَالَ نَعَمْ - حَتَّى يَكُونَ مَسْخُوطًا عَلَيْهِ فَيُغْفَرُ لَهُ - أَوْ يَكُونَ مُضِيقًا عَلَيْهِ فَيُوسَعُ عَلَيْهِ فَقُلْتُ - فَيَعْلَمُ هُوَ فِي مَكَانِهِ أَنْ عَمَلَ ذَلِكَ لِحِقِّهِ قَالَ نَعَمْ - قُلْتُ وَ إِنْ كَانَ نَاصِبِيًّا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ يُخَفَّفُ عَنْهُ.
- أَقُولُ: تَقَدَّمَ تَخْصِيصُهُ بِالْأَبِ وَ يَحْتَمِلُ الْحَمْلَ عَلَى مَنْ لَا يُعْلَمُ أَنَّهُ نَاصِبٌ

شرايط المنوب عنه

- و لا يشترط فيه البلوغ و العقل فلو استقر على المجنون حال إفاقته ثم مات مجنونا يجب الاستيجار عنه،

شرايط المنوب عنه

- ٤ مسألة تجوز النيابة عن الصبي المميز و المجنون
- بل يجب الاستيجار عن المجنون إذا استقر عليه حال إفاقته ثم مات مجنوناً

شرايط المنوب عنه

- (مسألة ٤): تجوز النيابة عن الصبيّ المميّز و المجنون (٢) بل يجب الاستيجار عن المجنون إذا استقرّ عليه حال إفاقته ثمّ مات مجنوناً.
- (٢) صحّة النيابة عن المجنون لا تخلو عن إشكال في غير فرض استقرار الحجّ عليه. (الخوئي).
- إن كان له إفاقة في زمان يسع للحجّ و إلّا فجاوز النيابة عنه محلّ منع. (الكلبيگاني).

شرايط المنوب عنه

- و تجوز النيابة في كل الطاعات عن الصبيّ المميّز، و عن غير المميّز، بمعنى إهداء الثواب إلى المنوب عنه.

شرايط المنوب عنه

- مسألة ١٩٢: يصح أن يحرم عن الصبي،
- و يجنبه جميع ما يتجنبه المحرم، و كلما يلزم المحرم البالغ يلزم في إحرام الصبي مثله، من الصيد، و الطيب، و اللباس و غير ذلك،
- و تصح منه الطهارة، و الصلاة، و الصوم، و الحج غير أن الطهارة و الصلاة و الصيام **لا يصح منه حتى يعقل و يميز**،
- و الحج يصح منه بإذن وليه إذا كان مميزاً،
- و يصح له الحج بإحرام وليه عنه ان لم يكن مميزاً.
- و به قال مالك و الشافعي «٣».

شرايط المنوب عنه

- و قال أبو حنيفة: لا ينعقد له صلاة، و لا صوم، و لا حج، فان أذن له و ليه فأحرم لم ينعقد إحرامه، و انما يفعل ذلك ليمنر عليه، و يجنب ما يجتنب المحرم استحسانا، و إذا قتل صيدا فلا جزاء عليه «٤».

شرايط المنوب عنه

- (٣) الأم ٢: ١١١ و ١٧٧، و المجموع ٧: ٢٣ و ٢٩، و عمدة القارى ١٠: ٢١٧، و المغنى لابن قدامة ٣:
- ٢٠٨، و الشرح الكبير ٣: ١٦٩، و المدونة الكبرى ١: ٣٦٧، و بداية المجتهد ١: ٣٠٨، و السراج الوهاج: ١٥١، و بلغة السالك ١: ٢٦١، و مغنى المحتاج ١: ٤٦١، و الوجيز ١: ١٢٣، و فتح العزيز ٧: ٦، و الفتح الربانى ١١: ٣١.
- (٤) شرح معانى الآثار ٢: ٢٥٨، و عمدة القارى ١٠: ٢١٧، و الهداية ١: ١٣٤، و المبسوط ٤:
- ١٣٠، و اللباب ١: ١٧٨، و تبين الحقائق ٢: ٦، و المجموع ٧: ٣٩، و فتح العزيز ٧: ٦، و المغنى لابن قدامة ٣: ٢٠٨، و المنهل العذب ١: ٢٧٨، و نيل الأوطار ٥: ٢٠، و الفتح الربانى ١١: ٣١.

شرايط المنوب عنه

- دليلنا: إجماع الفرقة.
- و أيضا ما روى أن امرأة رفعت إلى رسول الله صلى الله عليه و آله صبيا من محفة فقالت: يا رسول الله أ لهذا حج؟ قال: «نعم و لك أجر» «١».
- _ (١) الأم ٢: ١١١ و ١٧٧، و مسند أحمد بن حنبل ١: ٢١٩ و ٢٤٤ و سنن البيهقي ١٥٥: ٥، و سنن النسائي ٥: ١٢٠.

شرايط المنوب عنه

- مسألة ١٩٤: يجوز للأُم أن تحرم عن ولدها الصغير.
- و به قال أبو سعيد الإصطخري من أصحاب الشافعي «٥».
- و قال الباقر من أصحابه: لا يصح «٦».
- دليلنا: خبر المرأة التي سألت النبي صلى الله عليه و آله عن إحرامها عن الصبي، فقال لها: «نعم له حج و لك أجر» «٧».

شرايط المنوب عنه

- (٥) المجموع ٧: ٢٥، و فتح العزيز ٧: ٤٢١، و فى عمدة القارى ١٠: ٢١٨، و الوجيز ١:
- ١٢٣، و نيل الأوطار ٥: ٢١ من دون ذكر الاسم.
- (٦) المجموع ٧: ٢٥، و فتح العزيز ٧: ٤٢١، و عمدة القارى ١٠: ٢١٨.
- (٧) تقدم فى المسألة ١٩٢ و انظر مسند أحمد بن حنبل ١: ٢١٩ و ٢٤٤ و ٢٨٨، و سنن البيهقى ٥:
- ١٥٥، و الام ٢: ١١١ و ١٧٧، و سنن النسائى ٥: ١٢٠.

شرايط المنوب عنه

- مسألة ١٩٥: إذا أكرم الولي بالصبي،
- فنفقته الزائدة على نفقته في الحضر على الولي دون ماله، و به قال أكثر الفقهاء «١».
- و قال قوم منهم: يلزمه في ماله «٢».
- دليلنا: ان الولي هو الذي أدخله في ذلك، و ليس بواجب عليه، فيجب أن يلزمه، لأن إلامه في مال الصبي يحتاج إلى دلالة.

شرايط المنوب عنه

- (١) المجموع ٧: ٣٠، و الوجيز ١: ١٢٣، و المغنى لابن قدامة ٣: ٢١٠، و الشرح الكبير ٣: ١٧٢، و فتح العزيز ٧: ٤٢٣، و مغنى المحتاج ١: ٤٦١، و بلغة السالك ١: ٢٦٢.
- (٢) المجموع ٧: ٣٠، و الوجيز ١: ١٢٣، و المغنى لابن قدامة ٣: ٢١٠، و الشرح الكبير ٣: ١٧٢، و فتح العزيز ٧: ٤٢٣.

شرايط المنوب عنه

- مسألة ١٩٦: إذا حمل الإنسان صبياً فطاف به، و نوى بحمله طواف الصبى و طواف نفسه، أجزأ عنهما.
- و للشافعى فيه قولان:
- أحدهما: يقع الطواف عن الولى، و الثانى: يقع عن الصبى «٣».
- دليلنا: إجماع الفرقة، فإنها منصوصة لهم فيمن حمل غيره فطاف به فى أنه يجزى عنهما جميعاً إذا نوى ذلك «٤».

شرايط المنوب عنه

- (٣) الام ٢: ٢١١، و المجموع ٧: ٢٩ و ٦١، و الوجيز ١: ١١٩، و
مغنى المحتاج ١: ٤٩٢، و السراج الوهاج: ١٦١.
- (٤) انظر الكافي ٤: ٤٢٩ حديث ١٣، و التهذيب ٥: ١٢٥ حديث
٤١١.

شرايط المنوب عنه

- مسألة: يصحّ إحرام الصبيّ المميّز و حجّه و الإحرام بغير «١» المميّز، يحرم عنه وليّه.
- و به قال مالك «٢»، و الشافعيّ «٣»، و أحمد «٤»، و عطاء، و النخعيّ «٥».

شرايط المنوب عنه

- و قال أبو حنيفة: لا ينعقد إحرام الصبيّ، و لا يصير محرماً بإحرام وليّه «٦».
- لنا: ما رواه الجمهور عن ابن عباس، قال: رفعت امرأة صبيّاً فقالت: يا رسول الله ألهذا حجّ؟ قال: «نعم، و لك أجر» «٧».
- و عن السائب بن يزيد، قال: حجّ بي مع رسول الله صلى الله عليه و آله و أنا ابن سبع سنين «٨».

شرايط المنوب عنه

- و من طريق الخاصة: ما رواه الشيخ - في الصحيح - عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: «مر رسول الله صلى الله عليه وآله برويثة» (٩) وهو حاج، فقامت إليه امرأة و معها صبي لها، فقالت: يا رسول الله، أ يحج عن مثل هذا؟ قال: نعم، و لك أجره» (١)».

- (٩) رويثة: موضع بين مكة و المدينة. معجم البلدان ٣: ١٠٥.

شرايط المنوب عنه

- (١) ع و ح: لغير.
- (٢) المدوّنة الكبرى ١: ٣٦٧، بداية المجتهد ١: ٣١٩، بلغة السالك ١: ٢٦١، المغنى ٣: ٢٠٨، عمدة القارئ ١٠: ٢١٧.
- (٣) الأمّ ٢: ١١١، حلية العلماء ٣: ٢٣٤، المهذب للشيرازي ١: ١٩٥، المجموع ٧: ٢٣، فتح العزيز بهامش المجموع ٧: ٦، مغنى المحتاج ١: ٤٦١، السراج الوهاج: ١٥١، المغنى ٣: ٢٠٨، الشرح الكبير بهامش المغنى ٣: ١٦٩.
- (٤) المغنى ٣: ٢٠٨، الشرح الكبير بهامش المغنى ٣: ١٦٩، الكافي لابن قدامة ١: ٥١٦، الإنصاف ٣: ٣٩٠.
- (٥) المغنى ٣: ٢٠٨، الشرح الكبير بهامش المغنى ٣: ١٦٩.

شرايط المنوب عنه

- (٦) بدائع الصنائع ٢: ١٢١، الهداية للمرغيناني ١: ١٣٦، مجمع الأنهر ١: ٢٦٣، عمدة القارئ ١٠: ٢١٦، المغنى ٣: ٢٠٨، المجموع ٧: ٣٩، بداية المجتهد ١: ٣١٩، رحمة الأمة بهامش الميزان الكبرى ١: ١٤٣.
- فى الجميع قال بعدم كفاية حجّ الصبىّ عن حجة الإسلام.
- (٧) صحيح مسلم ٢: ٩٧٤ الحديث ١٣٣٦، سنن الترمذى ٣: ٢٦٤ الحديث ٩٢٤، سنن النسائى ٥: ١٢٠، مسند أحمد ١: ٢٨٨، سنن البيهقى ٥: ١٥٥.
- (٨) صحيح البخارى ٣: ٢٤، سنن الترمذى ٣: ٢٦٥ الحديث ٩٢٥، سنن البيهقى ٥: ١٥٦.
- (٩) رويته: موضع بين مكة و المدينة. معجم البلدان ٣: ١٠٥.

شرايط المنوب عنه

- و لأنَّ أبا حنيفة قال: يجتنب ما يجتنبه المحرم «٢»، و من جنَّب ما يجتنبه المحرم، كان إحرامه صحيحا.
- احتجَّ: بأنَّ الإحرام سبب يلزم به حكم، فلا يصحَّ من الصبيِّ، كالنذر «٣».
- و الجواب: النذر لا يجب به شيء عليه، بخلاف مسألتنا.
-
-

شرايط المنوب عنه

- مسألة (٤) تجوز النيابة عن الصبي المميز و المجنون بل يجب الاستيجار عن المجنون إذا استقر عليه حال إفاقته ثم مات مجنونا

شرايط المنوب عنه

- لا ينبغي الإشكال في عدم مشروعية النيابة عن الصبي غير المميز لعدم تعلق خطاب به و لو على وجه التمرين، و قد تقدم في المسائل السابقة أن حقيقة النيابة انما هي إتيان النائب للعمل بما هو عمل المنوب عنه فيكون فعله فعل المنوب عنه تنزيلا، و من الواضح ان صحة ذلك انما هي فيما إذا كان للمنوب عنه عمل مندوب اليه اما وجوبا و اما ندبا حتى يحصل الامتثال بفعل النائب و المفروض ان الصبي غير المميز لا يكون له عمل وجوبى و لا ندبى فانتفاء النيابة عنه سلب موضوعى

شرايط المنوب عنه

- (و مما ذكرنا يظهر) ان القول بصحة النيابة عن الصبي المميز متوقف على القول بمشروعية عباداته لا كونها تمرينية محضة
- (و اما المجنون) فان كان على حد يصح عقلا توجه التكليف اليه و كان رفعه عنه شرعا إرفاقا و امتنانا فيختص المرفوع عنه بالتكليف الإلزامي فيكون حاله كحال الصبي المميز فتصح النيابة عنه، لكن الاستيجار عنه لا بد ان يكون من وليه، و اما لو كان جنونه على حد لا يصح عقلا توجه أى خطاب اليه فيكون حاله حال الصبي غير المميز و لا تصح النيابة عنه.

شرايط المنوب عنه

- هذا إذا لم يجب عليه الحج في حال إفاقته، و الا ففي المتن انه يجب على وليه الاستيجار عنه من تركته إذا استقر عليه الحج قبل جنونه، و قد ادعى عليه اتفاق الفقهاء،
- و يمكن ان يستأنس له بوجوب تنفيذ وصيه العاقل إذا طرء عليه الجنون بعد وصيته ثم مات مجنوناً، و ان كان يمكن الفرق في الوصية أيضاً بين ما كانت الوصية تمليكية كالوصية بجزء من ماله لزيد مثلاً و بين الوصية بالحج فيقال في الأول بالتنفيذ لكونه حقاً للناس دون الثاني

شرايط المنوب عنه

- (و بالجملة) المسألة لم يرد فيها نص فلا بد اما من التوقف أو دعوى عموم ما دل على وجوب إخراج الحج عن استقرار عليه من تركته للمجنون أيضاً،

شرايط المنوب عنه

- و مما ذكرنا يظهر حكم قضاء الصلاة و الصوم عنه، و على القول به
- فالأولى التفصيل بين ما إذا كان طر و الجنون عليه بعد استقرار القضاء عليه كما إذا فات منه صوم شهر رمضان و تمكن من قضاؤه بعده و لم يأت به حتى اصابه الجنون أو فأت منه صلوات و تمكن من قضاؤها و لم يأت بها حتى جن
- و بين ما لم يستقر عليه القضاء، فيقال بوجوب القضاء على - الولى فى الأول دون الأخير، و لم يحضرنى فى ذلك شىء من الفتاوى، و الله العالم.

شرايط المنوب عنه

- قوله قده: (تجوز النيابة عن الصّبي المميّز).
- المسألة مبتنية على الشرعية و التمرينية، فإن قلنا بكون عباداته شرعية كما هو الأقوى في النظر على ما حقق في محله فلا مانع من النيابة عنه.
- و أما إذا قلنا بكونها تمرينية كما افاده المحقق (طاب ثراه) على ما حكى عنه، فلا يبقى مجال للقول بصحة النيابة عنه، لعدم الموضوع لها حينئذ كما لا يخفى.

شرايط المنوب عنه

- [و المجنون]
- قوله قده: (و المجنون).
- بلا كلام فى ذلك، لإطلاق الأدلة. و أما حديث رفع القلم فقد بينا فى محله انه لا يقتضى إلا رفع الإلزام عنه دون غيره كما هو واضح.
- قوله قده: (بل يجب الاستيجار عن المجنون إذا استقر عليه حال إفاقته ثم مات مجنوناً).
- لا ينبغى الإشكال فى ذلك بعد ثبوت الاتفاق عليه من جميع الفقهاء (رضوان الله تعالى عليهم) و لم يتعرض أحدا للخلاف فيه.

شرايط المنوب عنه

- (١) اما جواز النيابة من الصبي المميز فلعدم قصور في أدلة النيابة بالنسبة اليه، و عدم شمول التكليف له لا يمنع من شمول إطلاق أدلة النهاية له،
- و اما المجنون فان استقر عليه الحج حال إفاقته ثم مات مجنونا، فيجب الاستئجار عنه، لان الحج صار ديناً عليه و الجنون لا يسقط دينه، و انما يوجب سقوط مباشرته بنفسه بالأداء.
- نعم صحة النيابة عن المجنون في غير فرض الاستقرار لا تخلو عن اشكال.